

## اللسانيات في التراث اللغوي العربي\*

(\*\*)

د.

يقول أبو حيان التوحيدي: «إن إعرابياً وقف على باب الأخفش فسمع كلام أهله في النحو، فحار وعجب وأطرق، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ فقال: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا...» . واللسانيات، شأنها في ذلك شأن علوم اللغة العربية، علم قائم بذاته يتناول منطق اللغة بمنطق يدور على نفسه، ولغة اصطلاحية يلتبس في كثير من الأحيان بعضها ببعض الآخر، لذا كانت عصية على الفهم أحياناً، لا بل إن البعض يشكك في أهدافها وجدواها. لكنها كسائر العلوم تبتغي الكشف عن كل أبعاد الظاهرة مادة الدرس وآليات عملها، بغية استيعابها والتمكن من تشخيص عللها وعلاجها، والسيطرة على نموها وتوجيه تطورها.

درج مؤرخو اللسانيات على تقسيم التفكير اللغوي إلى مراحل أساسية هي العصور القديمة (نظرية المصريين القدماء - ٣٠٠٠ سنة ق.م ، ونظرية الصينيين

---

(\*) هذا البحث جزء من بحث أوسع أُلقي في ندوة اللسانيات الأولى التي نظمها مجمع اللغة العربية بدمشق في ٣٠ حزيران ٢٠١٠ وشارك فيه، إضافة لكاتبة هذا البحث، كل من الأستاذين الفاضلين الدكتور أحمد قدّور والدكتور بسّام بركة.

(\*\*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

فالهنود - القرنين الخامس والرابع ق.م - ثم نظرية الفينيقيين والعبريين ثم الحضارتين اليونانية فالرومانية)، والعصر الوسيط (بين القرنين الرابع والرابع عشر ميلادي، وتتركز حول خصومات لغوية بين أنصار اليهودية والمسيحية)، والعصور الحديثة (منذ عصر النهضة في الغرب - القرن ١٥، وحتى القرن التاسع عشر مع ازدهار النحو المقارن) ورغم قرون ثمانية تفجرت فيها العلوم اللغوية عند العرب فيضاً مدراراً من المؤلفات في النحو والصرف والبلاغة، فإننا لا نجد أي ذكر للتراث اللغوي العربي عند التأريخ للسانيات، وفي هذا إجحاف كبير. وقد يكون مرد ذلك لتلازم قضايا اللغة وقضايا المعتقد، فالعلوم اللغوية عند العرب ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعلوم الفقه والتفسير، حتى غدت واحدة من ركائزها الأساسية. انتقل مشعل الحضارة الإنسانية من العرب إلى الغرب في كل ميادين المعرفة إلا في التفكير اللغوي، ولو تنبّه الغرب إلى نظرية العرب في اللغويات العامة، واستقى منها مفاهيمها الأساسية، لاختصرت اللسانيات المعاصرة المسافات ولتجنبت الكثير من العثرات والهفوات.

ونحن إذ ننظر إلى التراث اللغوي العربي على ضوء اللسانيات الحديثة، فإن هدفنا ليس بيان عظمة اللغويين العرب وتفوقهم، بل إن غرضنا يتلخص في النقاط الآتية:

١- إبراز بعض ما في التراث من مفاهيم باتت من أساسيات النظريات اللسانية، التي قطعت أشواطاً بعيدة على الصعيدين النظري والمنهجي، حتى أصبحت اللسانيات تقع من العلوم الإنسانية موضع القطب، شأنها في ذلك

شأن الرياضيات من العلوم التطبيقية. ولأن اللغة التي تميز الإنسان عن سواه من المخلوقات هي مادة اللسانيات، ونظرًا لعلاقة الفكر باللغة، فقد غدت اللسانيات في صلب الدراسات التاريخية والاجتماعية والتحليل النفسي. لا بل تعدت ذلك إلى الإحصاء والمعلوماتية والذكاء الصناعي artificial intelligence.

٢- رُفد الجهود الرامية لإيجاد مقابلات عربية لفيض المصطلحات اللسانية الأجنبية الوافدة، وهي مشكلة واجهها الباحثون العرب وما زالوا، في تلقيهم وتمثلهم لبنية هذا العلم الحديث، بغية الاستفادة الذكية من مكتسباته النظرية، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الوضع والإبداع فيه.

٣- دحض زعم من زعموا أن ثمة هوةً تفصل علوم اللغة العربية عن اللسانيات الحديثة، مُدَّعين أن النظريات اللسانية إنما وجدت لألسنٍ أخرى لا رابط بينها وبين العربية، ومناطق لغوية لا تمت للمنطق اللغوي العربي بصلة. يتناول هذا البحث بعض المفاهيم اللغوية التي شاعت عند القدماء، ويبين بعض ما يجمعها أو يقربها من مفاهيم حديثة أطلقتها اللسانيات منذ نشوئها كعلم قائم بذاته.

:

تميّز التفكير النظري في قضايا اللغة وخصائص الكلام في التراث الفكري العربي بصرامة الجدل وجرأة الترابط المنطقي. وقد انتقل من دراسة لغة بعينها إلى الرؤية الشمولية للحدث اللغوي، وهو المسار نفسه الذي تطورت فيه النظريات اللسانية الحديثة. لكن هناك منحيان اثنان يلخصان تطور اللسانيات الحديثة، لم يتكاملا في التراث اللغوي العربي. تتّمل الأول في محاولة إدراك الموضوعية العلمية في دراسة اللغة

بحدّ ذاتها وتحليل مكوّناتها الصوتية والصرفية والنحوية والمُعجمية والدلالية؛ على حين تَمَثَّل الثاني في النظر إلى اللغة كظاهرة بشرية عامة. بمعنى أن العرب درسوا خصائص لغتهم بحد ذاتها وبمعزل عن خصائص اللغة كظاهرة عامة. لقد أمعنوا النظر في لغتهم فاستنبطوا منظومتها الكلية وصنّفوا فروع علومها وبوّبوا محاور كل منها، فكان النحو بمفهومه الشامل لقواعد التراكيب وبنية الكلمات الصرفية وخصائص الأصوات والحروف. كما زاوجوا التفكير في أنظمة اللغة والبحث عن الموروث البلاغي، على نحو ما فعل ابن جني في خصائصه. لكنهم فكروا أيضًا في الكلام كظاهرة لغوية كونية، عندما فلسفوا منشأ نظام اللغة وقواعدها، وهذا ما نجده لدى بعض فلاسفة العرب الذين كانت لهم آراء في اللغة، وهو ما عرف عند اللسانيين بالمنحى الشمولي في التراث اللغوي العربي. لم يكتف القدماء بدراسة نظام اللغة العربية في حد ذاتها، بل نظروا من خلال ذلك إلى الظاهرة اللغوية عامة، لكن المنحيين لم يتكاملًا، فلم ينظر إلى قواعد اللغة العربية على أنها جزء من القواعد العامة، وهو المنحى الذي نحاه العالم نعوم تشومسكي في نحوه التوليدي كما سنفصّل لاحقًا.

لقد استطاع العرب «إدراك مرتبة التفكير المجرّد في شأن الكلام باعتباره ظاهرة كونية تقتضي البحث العقلائي بغية الكشف عن نواميسها الموحّدة» (انظر المسدي ١٩٨٦)، وأدركوا اختصاص الإنسان بالظاهرة اللغوية وتفردّه بعالم «النطق التام» الذي أسهب إخوان الصفا في تحليله. وها هو الجاحظ في كتابه «الحيوان» يخصّ الإنسان بالفصاحة ويرى، على غرار الفارابي، أن علاقة الإنسان باللغة «علاقة بالطبع والاقْتِضاء لا بالعرض والاتفاق»، أي إن الإنسان في جوهر كينونته خُلِقَ متكلمًا وأن

تركيبه الطبيعي مقتضٍ للبعد اللغوي بالضرورة.<sup>(١)</sup>

فقد التقى العرب باللسانيات الحديثة في اعتبار أن للظاهرة اللغوية وارتباطها بالإنسان بُعدين اثنين: بعدًا كونيًا لأن الحدث اللساني وجود مطلق ملازم للوجود البشري مجردًا عن الزمان والمكان وتنوع الألسنة واختلاف اللغات، وبعدًا بيولوجيًا يتمثل في تهيؤ الإنسان واستعدادِه الخُلقي لإتمام الظاهرة اللغوية. أوليس هذا ما اصطلح عليه ابنُ جنِي بقابلية النفوس؟<sup>(٢)</sup>

بدورها انتقلت اللسانيات من الكلام عن تهيؤ الإنسان العضوي البيولوجي للغة إلى الحديث عن استعداده الفطري الفيزيولوجي - العصبي - لاكتساب اللغة وتوليدها. يعرفُ تشومسكي اللغة بأنها ملكةٌ فطرية تُكتسب بالحدس. يستطيع الإنسان أن يتكلمَ بلغة ما إذا سمع في نشأته ما تواضع عليه محيطه اللغوي من كلام وصيغ أولية، لكن سماع تلك الصيغ ليس هو الذي يخلق لديه القدرة اللغوية، وإنما يَقْدَحُ شرارتها ويخْرِضُها فحسب. فدماع الطفل مهياً لتلقفِ ما يسمع من مادة لغوية من محيطه اللغوي، كما أنه مهياً لتفكيكها وتحليلها واستنباط قواعدها وتمثُل خصائصها الوضعية، ومن ثم تفسير الحدث اللغوي، قبل الانتقال إلى مرحلة إبداعية تقوم على توليد عدد لا متناه من الجمل وفق القواعد المستنبطة والمتمثلة ذهنيًا.

للإنسان إذن بحسب اللسانيات التوليدية «جوهر مفكّر» substance pensante يسمح له بأن يتمثّل شيئاً فشيئاً نظام قواعد اللغة التي يسمعها، وأن يدرك محتوى الكلام

(١) انظر عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦،  
الدار العربية للكتاب، ص ٤٨.

(٢) انظر ابن جنِي، الخصائص ج ١ - ص ١١٣.

دلاليًا، ثم أن يصوغ كلامه وفق هذه القواعد. وهكذا واستنادًا إلى الحدس اللغوي والقدرة الكامنة في الدماغ *compétence*، وبالكشف عن آلية ومبادئ هذه القدرة، يمكن للنحو أن يفسر كيف يمكن للإنسان أن يفهم أي جملة في لغته، وأن يولّد جملاً صحيحة تُفهمُ عنه تلقائيًا، دون أن يكون قد سبق للقائل أو السامع أن عرفها من قبل.

خلافاً لما ألفناه في علوم اللغة العربية لم يعد إذن هدف علم اللغة من وجهة نظر لسانية وصف لغةٍ بحد ذاتها ولا دراسة تطوُّرها ولا مقارنتها باللغات الأخرى، بل الكشف عن المبادئ والقواعد التي تخضع لها اللغة بوصفها ملكة شمولية، وتحليل المحركات والآليات الذهنية أو النفسية التي بفضلها يتمكن الإنسان من الانتقال إلى الحدث اللغوي. هكذا تسنى للسانيات أن تلحق بالمعارف الكونية، إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا حتى بلسان ما دون آخر، على عكس توجه اللغويين العرب، بل هي اليوم علم أدرك بشموليته مرتبة العلوم الصحيحة<sup>(٣)</sup>.

هذا الربط بين اللغة والعقل والعقل والإنسان إنما استلهمته النظرية التوليدية الحديثة من فلسفة ديكارت. وقد سبق ديكارت ابن حزم في أحكامه (الجزء الأول، ص ٣٥٩-٣٦٠)<sup>(٤)</sup> إلى ربط الوجود باللغة من طريق الفكر، حين جعل اللغة قوام وجود الإنسان، فهي حُجَّةٌ عليه. وهكذا فإن الكلام حجة العقل على الإنسان، مثلما كان العقل عند ديكارت حُجَّةَ الإنسان على وجود الإنسان. وقد عبّر المسدي عن ذلك بمقولة صاغها عن ابن حزم وهي: «أنا أتكلم إذن أنا أعقل إذن أنا موجود».

(٣) انظر عبد السلام المسدي، المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص. ٥٦.

وهذا لا يتناقض في جوهره وما ذهب إليه الجرجاني، من أنه لا طريق للعقل إلى معرفة اللغات إلا بالتعليم. فالجرجاني نفسه يؤكد أن العقل متمكنٌ من تحصيل العلم بحقائق الأشياء<sup>(٥)</sup>.

#### الاعتباط والمواضعة والقصد والعقد:

يقودنا الحديث عن علاقة العقل باللغة إلى لزوم التطرّق إلى نظرية المواضعة والاعتباطية بين الدال والمدلول. باتت هذه النظرية من المسلّمات في النظريات اللسانية حيث نجدتها تحت مسمّى «اعتباط العلامة اللسانية» l'arbitraire du signe linguistique<sup>(٦)</sup>.

عولجت مسألة المواضعة في العلاقة بين الدال والمدلول بإسهاب في التراث اللغوي العربي. فالفارابي يؤكد أن «الألفاظ» ليست تحاكي شيئاً من المعاني أصلاً، أي إن الكلمات تدلّ على ما تدلّ عليه بموجب الاصطلاح. أمّا القاضي أبو الحسن عبد الجبار (٣٢٠-٤١٥) فيؤكد في «المغني في أبواب التوحيد والعدل» خطأ القول بالمحاكاة الطبيعية في إفرازات اللغة، ويقرّر مبدأ الاعتباطية والتواطؤ في انتظام الكلام مبدأً أساسياً في الظاهرة اللسانية. ولم يكن العرب سباقيين إلى نظرية الاعتباط والمواضعة، فقد سبقهم إليها ديمقراط في القرن الرابع ق.م إذ رأى أن اللغة مواضعةٌ فحسب. ويذهب الجرجاني إلى أبعد من القول باعتباطية العلاقة بين دوالّ اللغة ومدلولاتها، يُعمّم مبدأ الاعتباط الدلالي على نظم

(٥) الجرجاني، المفاتيح، الجزء الثاني، ص ١٧٦.

(٦) انظر كلاً من بيرس Pierce وسوسير Saussure.

الحروف، أي تواليها في النطق، «فلو أن واضع اللغة قال (رَبَص) بدل (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد»<sup>(٧)</sup>. وهذا وإن عُدَّ اليوم من المسلّمات، فإننا نجد ما يخالفه لدى اللساني أوتو جيسبرسن الذي تحدّث في بداية العشرينيات من القرن الماضي عن الرمزية الصوتية التي تبدو جلية في اللغة الإنكليزية. كذلك خرج اللساني المستعرب جورج بواس Georges Bohas في القرن الواحد والعشرين بنظرية مفادها أن هناك علاقةً سببيةً بين مصفوفات صوتية تتسم بخصائص محددة، ودلالات الكلمات التي تنتظم فيها تلك المصفوفات<sup>(٨)</sup>. نظرية بواس هذه ليست بالجديدة كل الجدة، إذ نجد لها أصولاً في خصائص ابن جنّي، ولعلنا نفرّد بحثاً كاملاً لهذا الموضوع لنعطيه حقّه من الدراسة.

أدرك القدماء من جهة أخرى أن المواضع مرهونة - في علة وجودها - بتشارك كل من المرسل والمتلقّي في المخزون الذهني المتعلق بها. وهذا ما عناه السكاكي بقوله إن اللغة لا تُفيد مباشرة بواسطة الوضع، وإنما بالاقضاء الناتج عن الوضع. أي إن هناك بين المتخاطبين مواضعاً ضمنية. وها هو الغزالي يفكك عناصر التخاطب الدلالي إلى ثلاث ركائز: المتكلم - وما نسمعه من كلامه - والمراد من الكلام. وهذا شكل بدائي لمخطط جاكوبسن لوظائف الكلام، يحتوي ستة مكونات أساسية: المرسل والمتلقّي والرسالة والسياق ومدونة الترميز code والاحتكاك contact الذي يسمح باستمرار التواصل بين المتخاطبين.

(٧) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني - القاهرة ١٩٦١ - ص ٣٥.

(٨) جورج بواس .



وإلى جانب المواضعة، تنبّه العرب لأهمية قانون القصد الذي يحدد أجناس الخطاب، من خبر أو أمر أو استخبار، وقد جعلت اللسانيات بدورها من المواضعة والقصد مبدأين كليّين يشمّلان الظاهرة اللغوية بالمطلق<sup>(٩)</sup>.

وفي التراث اللغوي العربي كما في اللسانيات، لا يكتمل الحدث اللساني إلا إذا تكامل فيه شرطا المواضعة والقصد، فإذا اختل أحدهما اختلّ بناء الكلام وخالف أنساق اللغة وشبكة المواضعة بأنواعها، مما يؤدي إلى اختلال التواصل بين المرسل والمتلقي. هذا التكامل لشرطي المواضعة والقصد يعبر عنه تشومسكي في صياغة رياضية مجردة بمبدأ كليّ أسماه «مبدأ التحقق» *principe de vérification* وهو كناية عن عملية ذهنية رياضية مجردة تضمن تحقق العقل أثناء عملية تشكل الجملة والتواصل اللغوي، من تكامل شرطي المواضعة والقصد. فإذا ما تمت عملية التحقق هذه بنجاح لدى المرسل والمتلقي على حدّ سواء، كان الكلام سليماً من حيث مطابقته لقواعد اللغة وأداؤه لغرضه التعبيري التواصلّي المأمول.

انتقل اللغويون العرب بعدئذ من نظريتي المواضعة والقصد إلى مقولة العقد، ومفادها أن اللغة عقد يربط أفراد المجموعة اللسانية الواحدة، وهو ما نجده عند سوسير الذي عرّف اللغة بأنها مؤسسة اجتماعية، وعدّها آخرون ضرباً من الاتفاق *consensus* بين أفراد الجماعة اللسانية.

ولقد أدرك القدامى العلاقة بين الذات واللغة والجماعة واللغة، وأن اللغة أداة تعبير كما أنها وسيلة تواصل. وفحصوا أبعاد الكلام باعتباره قيمة بين

---

(٩) انظر سوسير المرجع نفسه.

الإنسان والمجتمع. يبرز الغزالي البعد النفسي - الجماعي لظاهرة الكلام فيقول إن الإنسان بدون خطاب حبيس لذاته. ويربط التوحيدي الكلام بـ «الحاجة»، ويتحدث الجاحظ عن الكلام كوسيلة لتعبير الفرد عن «حقائق حاجاته»، ويعزو ابن جنى السلوك اللغوي إلى الوعي بضرورة سد الحاجة النفسية والاجتماعية. أما عبد القاهر الجرجاني فيرى أنه لولا الكلام «لبقيت القلوب مقفلة على ودائعها، والمعاني مسجونةً في مواضعها». وهذا يذكرنا بقول سيغموند فرويد الشهير «باللغة يتبدى الجوهر»<sup>(١٠)</sup>. أمّا أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني في «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده»<sup>(١١)</sup> فيربط بين عناصر اللغة ورتبة الإنسانية، ويجعل العلاقة طردية بين رتبة الكلام ورتبة الإنسانية. كان العرب إذن سبّاقين إلى تبيان الصلة بين اللغة من جهة، والنفس والمجتمع من جهة أخرى، فكانوا بذلك روّاد اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية.

#### اللغة نظام متكامل قائم بذاته

وأما على صعيد الدراسة المنهجية الموضوعية للغة كنظام متكامل قائم بذاته، فقد شيّد النحاة واللغويون العرب صرحاً عظيماً من قواعد العربية وشملت دراساتهم مستويات اللغة كافة، الصوتية منها والصرفية والنحوية والدلالية، وهي المكونات الأساسية الأربعة للسانيات النظرية، وبذلوا جهوداً جبارة في

(١٠) C'est par la langue que l'essentiel se révèle.

(١١) بحسب المسدّي ص ٥٥.

التقعيد والتصنيف والشروح، فامتدت العلوم اللغوية وتنوعت إلى حدّ التضخم والتعقيد والتكرار والإبهام، لا بل والتناقض أحياناً في بعض المسائل. إلا أن هذا لم يُفقد أهميتها في أعين الدارسين والباحثين اللسانيين المُحدثين الذين لا ينفكون يعدّونها المرجع الأول والأهم، الذي يعتدّ به في استقاء الأمثلة اللغوية، واستخراج المعطيات النحوية والصرفية والدلالية، لاستبانة الفصح من المختل والصحيح من المنحول.

درس اللغويون العرب بدءاً من القرن السابع الميلادي خصائص الأصوات الفيزيائية والوظيفية على حدّ سواء، فتناولوا خصائص الأصوات منفردة وسماتها المميزة، كالخليل في مقدمة كتاب «العين»، و سيبويه في كتابه، وابن جني في خصائصه وفي «سرّ صناعة الإعراب» وابن السراج. كما وصفوا مكونات الجهاز الصوتي، بل إن السكاكي (١) رسم الجهاز الصوتي موضعاً عليه الأحرف بحسب مخارجها وطريقة نطقها، وهو رسم نجد شبيهاً له اليوم في مستهل كل مؤلّفٍ لساني حديث في الصوتيات. إن ما أنجزه العلماء العرب في مجال الدراسات الصوتية هيئاً السبيل لبورة الصوتيات الحديثة كما صاغها فرديناند دو سوسور وتروبتسكوي وبلومفيلد، وهي علم دراسة الأصوات التي تجري في الكلام، من حيث هي حركات عضوية مقترنةً بنغمات صوتية. فهذا هو سيبويه ومن بعده ابن جني يوصّفان، بدقة متناهية ومنهجية علمية لا نجد مثيلاً لها إلا

---

(١٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكي، ص. ٥.

في الدراسات الصوتية الحديثة، السمات المميزة للحروف. ففراهما يتناولان خاصية التغوير والاستطالة، وهي أحد عناصر التفخيم، وهو ما يقابل في الصوتيات ظاهرة التحليق (خروج الصوت من أسفل الحلق، كالقاف والعين). كما تناولوا مسألة إطباق بعض الحروف. يقول سيبويه في كتابه عن الأصوات المطبقة: «لولا الإطباق لصارت الصاد سيناً والطاء دالاً والظاء ذالاً ولخرجت الضاد من الكلام» وهو بذلك يسبق علماء الصوتيات في تصنيف الأصوات وفق ما يسمى بنظرية السمات المميزة، إذ يرى أن الإطباق هو الخاصية التي تميز الصاد عن السين والطاء عن الدال والظاء عن الذال.

ولقد ورد في التراث مفهوم «المقابلات» وهو ما يقابل نظرية «القيم الخلافية» *valeurs différentielles* التي تقوم على تحليل علاقات التقابل في دراسة الأصوات والتشكيلات الصوتية، أو على تحليل النظام النحوي عن طريق المقابلة بين العناصر المكونة له، أو تحليل النظام الصرفي عن طريق المقابلات بين الصيغ الصرفية. وقد أدرك الكوفيون قيمة المقابلة في إيضاح المعنى وسموها «الخلاف». كما استعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلح «الفروق» مشيراً إلى موضوع المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى<sup>(١)</sup>.

ميّزت اللسانيات الحديثة بين الصوتيات *phonétique*، وما يسمى تعريياً

---

(١٣) انظر د. عبد الرحمن بن حسن العارف، «في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان»، ص ١٤٠-١٤١.

بالفونولوجيا phonologie وهو ما ترجمه البعض «علم التشكيل الصوتي»<sup>(١٤)</sup>، واصطلح آخرون على تسميته بـ «الصوتية»<sup>(١٥)</sup>، وأثر البعض الآخر تعريبه<sup>(١٦)</sup>. و«الصوتية» هي علم دراسة الأصوات في وظائفها وتجاورها وارتباطاتها، وسلوكها في مواقعها وسياقاتها المختلفة. وهو مفهوم لم يكن بالغريب على التراث اللغوي العربي، فكما كان العرب سباقين إلى الصوتيات، كانت لهم بصمتهم في الدراسات الصوتية، إذ تنبهوا إلى أحكام تبدل خصائص الأصوات بحسب السياق الذي ترد فيه، فدرسوا الإخفاء والإظهار والقلب والإبدال والإدغام، وكلها لها ما يقابلها اليوم في الدراسات اللسانية الحديثة. وقد شرح الأنباري<sup>(١٧)</sup> بعض قواعد الإبدال، كما تناولوا النبر accentuation (ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٧٠-٣٧١)، و«التنغيم» intonation وعرفوه بأنه «جرس الكلام وحسن التنغيم»<sup>(١٨)</sup>. واستعمل الفارابي مصطلح «النغم» mélodie للدلالة على اختلاف حدة الأصوات وثقلها وامتدادها.

ولقد تنبه ابن جني إلى الطبيعة الصوتية للغة عموماً حين عرفها بقوله: إنها «أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم» (انظر الخصائص ١ / ٣٣). فدلّ بذلك

---

(١٤) انظر د. تمام حسان.

(١٥) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ١٩٨٤.

(١٦) د. إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية، ص ٥). ود. كمال بشر (علم اللغة - الأصوات، ص ٢٩-٣٠).

(١٧) انظر أبو سعيد الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٩.

(١٨) ابن منظور، لسان العرب.

في آن معاً على الطبيعة الصوتية للغة و على وظيفتها الاجتماعية التواصلية والتعبيرية. وهذا يقابل جزئياً ما ذهب إليه اللسانيون عندما عرفوا الكلام language بأنه «ملكة خاصة بالإنسان للتواصل والتعبير عما يدور بخلدّه بواسطة الصوت أو الصورة» (انظر معجم لاروس).

وفي المستوى الصرفي، تحدّث اللغويون العرب عن المعنى والمبنى اتفاقاً واختلافاً؛ وفي المستوى الدلالي تنبهوا إلى الترادف والمشارك والأضداد؛ ولم يُغفلوا اللهجات والتصويب اللغوي، فكان مفهوم اللحن في الكلام متطوراً لديهم بإبرازهم التناظر بين ما يصح وما لا يصح، وهو تحديداً ما نجده في المنهجية التي اتبعها التوليديون، والتي تقوم على افتراض تراكيب لا وجود لها في الواقع لبيان وجه الخطأ فيها، وهو بعض ما يؤخذ عليهم من أتباع بعض المدارس اللسانية الأخرى.

ولم يكن النحو لينفصل عند الأقدمين عن الصرف واللغة، وهو توجهٌ شكل أحد الركائز الأساسية للقواعد التوليدية بمختلف مراحلها، حيث يقوم تحليل الجملة على دراسة بنيتها الضمنية ثم آلية تكوّنها في المستوى التركيبي، وصولاً إلى بنيتها الظاهرة. نجد في اللسانيات الحديثة عدداً من المصطلحات والمفاهيم التي تشكل محاور أساسية للدرس اللغوي، منها على سبيل المثال لا الحصر مصطلح «الجملة». مفهومان ميزتهما اللسانيات الحديثة هما «الجملة» و«الكلام». لكن المفهومين يتساويان لدى الكثير من علماء العرب أمثال الجرجاني في القرن الخامس للهجرة والزنجشري في القرن السادس للهجرة ومن بعدهما ابن يعيش

في القرن السابع للهجرة، فقد صرّحوا جميعاً بالتسوية بين الجملة والكلام، بل إننا لا نعثر على أي أثر لمصطلح «الجملة» في كتاب سيويه، إلا أننا نجد الكلمة في «مقتضب» المبرّد الذي عدّ الجملة والكلام مترادفين، شأنه في ذلك شأن ابن سراج<sup>(١)</sup>. إلا أن من النحاة العرب من ميّز بين مفهومي الجملة والكلام، كرضي الدين الأستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦ . وابن هشام الأنصاري في القرن الهجري الثامن. فالكلام عند ابن هشام هو القول المفيد بالقصد، وأما الجملة فهي كناية عن الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدهما (انظر المرجع نفسه). من جهة ثانية فإن سيويه الذي يسمي الجملة «كلاماً»، ميّز بوضوح بين الكلام كخطاب يقع في مكان وزمان محددين وله وظيفة إخبارية واضحة، والكلام كبنية قابلةٍ للتحليل إلى مكوناتٍ ووحداتٍ وعناصرٍ خطابية، لكل منها وظيفةٌ دلالية وإفادية. وهو تماماً النهج الذي يتبعه اللسانيون اليوم في تمييزهم بين المنطوق أو الملفوظ énoncé والجملة phrase .

ذكرنا أن النظام اللغوي عند العرب «أنساق وأنماط»، وهي عندهم اتفاقية<sup>٢</sup> تواضع عليها الأفراد، وتتظم فيها الأصوات والكلمات والتراكيب. مفهوم «النسق»

---

(١٩) انظر د. مازن الوعر «جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص ٩، لبنان ١٩٩٩، و عبد الرحمن الحاج صالح نقلاً عن الدكتور بشير إبرير،» مفهوم النص في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية - المجلد ٢٣ - العدد الأول - ٢٠٠٧ .

هذا نجده في أساس الدراسات اللسانية الصوتية والمعجمية والتركيبية، لكنه توسّع ليشمل ما يسمى بالبنى النظامية الدالة على أنماط الجملة، والبنى الدلالية وهي مجموع الدلالات في لغة ما والعلاقات الوظيفية القائمة بينها وأنواع البدائل المعنوية فيها. كما أن «الأنساق اللغوية» يقابلها في الأدبيات اللسانية الحديثة مصطلح «paradigm» الذي يترجم خطأً بـ «جدول التصريف» والأجدى بنا العودة لمصطلح «الأنساق الصرفية». وأما «الأنساق النحوية» فمفهوم شاع استعماله في عدد من المدارس اللسانية كالبنوية تحت مصطلح word paradigm الذي يترجم عادة بـ «الجدول الكلمي»<sup>(١)</sup> كما اصطلح على تسميتها بـ «الصيغ الصرفية» و«الميزان الصرفي». ثم تطور مفهوم النسق ليشكل جوهر ما يسمى في القواعد التوليدية بالركن أو المكون أو التركيب syntagme أو «الوحدة النظامية».

وضع اللغويون العرب الكلمات في أبواب، وهكذا فعلت مدرسة القواعد التوليدية التي لجأت إلى منهج أكثر تجريدية في التبويب والتصنيف هو «علم النظم المَعْلَمِي»، وهو منهج في علم النظم تقسم فيه الأبواب النحوية بحسب خصائصها وسماتها النظامية. ثم انتقل التبويب إلى مرحلة أكثر تجريدية ليشمل العناصر المعجمية والعناصر الوظيفية. فلم يعد يُكتفى بتبويب الاسم والفعل والحرف والنعت والظرف، بل تعداه إلى تصنيف العناصر المعجمية في وحدات تركيبية وظيفية تختص ببعض سمات هذه العناصر النحوية والصرفية والدلالية، كالوحدة الوظيفية العائدة للزمن، ووحدة صيغة الفعل، والنفي، والتعدي والابتداء أو التوكيد، إلى ما هنالك

(٢٠) انظر معجم المصطلحات اللغوية، د. رمزي منير البعلبكي، ص ٣٧٥.



من صيغ وظيفية يُستكمل الكلام بتمثّل خصائصها.

كذلك تناول النحاة العرب بإسهاب موضوع «الإعراب والإبانة»، وميّزوا بين «الوظيفة النحوية» و«حالات الإعراب»، وهي مفاهيم أسهب التوليدون في دراستها في إطار نظرية «الحالات الإعرابية». كما ميّزوا بين الوظيفة النحوية الشكلية والوظيفة الدلالية. يقول ابن جني: (يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضع ذلك. ألا ترانا نقول: «ضرب زيد» فنرفعه وإن كان مفعولاً به. ونقول «إنّ زيداً قام» فننصبه وإن كان فاعلاً. ونقول: «عجبت من قيام زيد» فنجره وإن كان فاعلاً؟). هذا التمييز بين الوظائف النحوية والوظائف الدلالية هو جوهر نظرية الوظائف الموضوعاتية *fonctions thématiques* كما أسس لها كل من غروبر Gruber و جاكندوف Jackendof، وطوّرتها القواعد التوليدية فيما يُعرف بالنظرية الموضوعاتية<sup>(٢١)</sup> *Théorie thématique*.

كذلك نجد عند النحاة العرب ثلاثة أنواع من الإعراب: الإعراب الظاهر كما عند سيبويه، والإعراب المقدر كما عند الأخفش، والإعراب المعنوي الذي قال به الجرمي. وأما النظريات اللسانية الأكثر تجريدًا وتطورًا في النحو والصرف (نظرية حالات الإعراب لتشومسكي *case theory*)، فقد ميّزت بين نوعين من علامات الإعراب: الصرفية الظاهرة، والمجردة التي يُستدل عليها بمؤشرات نحوية وصرفية تختلف باختلاف اللغات والعناصر اللغوية وحالات الإعراب.

ميّز العرب القدماء «الموضوع» من «المحمول» في الجمل الخبرية، و«المسند» من

---

(٢١) انظر جاكندوف ١٩٧٢ و تشومسكي ١٩٨١.

«المسند إليه»، وعلى هذا تأسست قواعد Port Royal التي استوحت منها القواعد التوليدية الكثير، فأتى مفهوم الموضوع والمحمول والعلاقة بينهما جوهرياً في أحدث صيغة لها، ألا وهي نظرية الحد الأدنى التوليدية التي لا تزال مشروغاً يُستكمل.

تميّزت مدرسة الخليل بن أحمد الفراهيدي باعتماد المنطق الرياضي في وصف اللغة، تماماً كما هو شأن النحو التوليدي الذي استند في المقام الأول إلى نظرية ديكارت الرياضية في مقارنة اللغة وتحليل علاقاتها. وأحد أهم المفاهيم التي يقوم عليها الدرس الخليلي مفهوم الأصل والفرع، ومفهوم العامل الأصيل. ونظرية «العامل» هي محور نظرية تشومسكي التوليدية في العمل والإحالة، والتي ضمنها عام ١٩٨١ كتاباً يحمل العنوان نفسه: محاضرات في العمل والإحالة Lectures On Government & Binding. وبعد خمسة عشر عاماً من البحث المعمق، أُبدل تدريجياً مفهوم العامل والمحمول بمفهوم «الرأس» و«الفرع»، وهو ما يقابل «الأصل والفرع» في التراث اللساني العربي.

سبق اللغويون العرب تشومسكي بقرون في النظر إلى النحو على أنه العلة التي تحكم ترابط الأشياء وتماسكها في كلِّ مُحْكَمِ التنظيم. وهاهو الخليل (القرن العاشر الميلادي، الثالث للهجرة) يردّ على من سأله إن كان أخذ العِللَ عن العرب أو اخترعها من نفسه فيقول «إن العرب نطقت على سجيّتها وطبائعها، وعرفَتْ مواقعَ كلامها، وقامَ في عقولها عِلَّتُهُ»، وهو بذلك قد سبق بعشرة قرون اللسانيات الإدراكية في محاولتها الإجابة عن السؤال الكبير الذي تطرّحهُ اليوم، ألا وهو كيف يعمل الدماغ البشري باللغة إدراكاً وتوليداً.

ومن المفاهيم الأساسية التي نجدها في التراث النحوي العربي مفهوم الحذف والاستتار، وهما مفهومان استعادتهما القواعد التوليدية التحويلية، التي نحت أكثر إلى التجريد في التعامل مع مكونات الجملة، فطوّرت مفهوم الاستتار ووسّعت ليشمل ما يسمى بالعنصر الفارغ، وهو كلُّ عنصر لغوي له في الجملة محتوى دلالي ووظيفة نحوية وموقع محدد على المشجّر التابعي، لكنه مستتر أي ليس له وجود لفظي. وهي فكرة شبيهة بفكرة الصفر التي نجدها في أنواع أخرى من التحليل لدى أصحاب ما يسمى بالاتجاه الصفري في الدرس اللغوي الحديث، ومفاد هذا المنهج أن هناك عناصر لغوية لا تظهر على صورة مادية، الضمائر المستترة إحداها.

كما نجد في تراثنا النحوي مفهومي التقديم والتأخير، وهو ما شكّل أحد أُسس النحو التوليدي الذي كان يسمى أيضًا تحويليًا، والذي يعود لسبعينيات القرن الماضي ومفاده أن بعض التراكيب النحوية والصيغ الصرفية تنشأ نتيجة تقديم أو تأخير بعض عناصر الجملة بما يتفق وبعض الشروط والقواعد العامة وقواعد اللغة ذات الصلة. لكن النظرية التوليدية وضعت شروطًا ومسوّغات صارمة لهذا التحويل، وقصرته مؤخرًا على التقديم دون التأخير. من هذا المنظور، لا يكون في جملة «مريضٌ زيدٌ» مبتدأً مؤخرًا وخبرٌ مقدّم، بل خبرٌ مقدّم ومبتدأٌ فحسب.

تنبّه النحاة العرب إلى ظواهر لغوية مفتاحية، وصاغوا لها قواعد أظهرت الدراسات اللسانية فيما بعد أنها قواعد شمولية تخضع لها كل اللغات. فهناك على سبيل المثال لا الحصر قاعدة مفادها أنّ الضمير لا يعود على متأخر لفظًا ومعنى، وقد وجدت هذه القاعدة تعليلًا عند تشومسكي في إطار نظرية العمل والإحالة المشار إليها آنفًا.

ومن جهة أخرى فإن مجرد قول اللغويين العرب بالتأخر «لفظاً» والتأخر «معنى» إنما هو دليل على أنهم كانوا أول من استشعر وجود بنيتين للغة: بنية سطحية ظاهرة، وأخرى عميقة متضمنة. وهو ما يعرف في الدرس اللغوي اللساني الحديث بالبنية العميقة Deep structure والبنية السطحية surface structure.

ومن القواعد النحوية الهامة التي استنبطها اللغويون قاعدة تختص بموقع أسماء الاستفهام في الكلام، فقالوا: «لأسماء الاستفهام حقّ الصدارة». وبصوغهم لهذه القاعدة التي تبدو في ظاهرها وصفية، وضعوا يدهم على سمة لغوية عامة تتعدى العربية لتشمل سائر اللغات. وأعني بها السمة التي يرى التوليديون في منهجهم التجريدي الشمولي أنها تسم كل المقيدات من أسماء استفهام وأسماء موصولة وأدوات شرط وحروف مشبهة بالفعل. وقد أدرج التوليديون هذه العناصر اللغوية ضمن فئة خاصة أطلقوا عليها اسم «المتمات» complementizer. وهذا يقابل ما يذهب إليه النحاة عند الحديث عن «ما» و«إن» وأسماء الاستفهام التي لها حق الصدارة.

يقودنا هذا إلى ما يشكل صلب النحو التوليدي المعاصر، أي نظرية «السمات المميزة» التي مفادها أن مستقرّ الكلمة في الجملة رهن بطبيعة السمات التي تميزها، أي بخصائصها المعجمية والوظيفية (الصرفية والدلالية والبلاغية). وقد تسمح هذه النظرية بحل مسائل لغوية احتلت في الدرس النحوي التقليدي موقعاً هاماً، منها على سبيل المثال لا الحصر: مسائل عدم جواز أن يعمل ما بعد إن وما النافية وكم فيما قبلها. وما أحوج البحث اللساني اليوم إلى التأمل في هذه الخاصية، ودراسيتها دراسة عميقة شمولية، وربما ربطها بموقع صدارة إن وما النافية وكم، وعلاقتها بما سواها

وما يتبعها من مكونات الكلام.

اتبع النحاة العرب في تحليلهم للتركيب التي يتعدى الفعل فيها إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، نهجاً يدعو، على بساطته، للإعجاب، إذ أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة صحته. فضلاً عن أنه أتاح للسانين فهماً أفضل لهذا النوع من التركيب في لغات أخرى غريبة عن اللغة العربية كاللغتين الفرنسية والإنجليزية. يقوم هذا التحليل على اعتبار المفعول الأول لأفعال القلوب بمثابة المبتدأ، والمفعول الثاني في حكم الخبر، وعلى اعتبار المفعول الأول لفعل من باب «أعطى» و «أفهم» و «كُتب» في حكم الفاعل ومفعوله الثاني في حكم المفعول، وهو تحليل يلتقي في اللسانيات التوليدية لصياغة ما يسمى بنظرية «الجملة الصغرى» Small Clause التي سمحت بإيجاد تفسير منطقي متكامل لمسائل شديدة التنوع والتعقيد ذات صلة بالخصائص النحوية والصرفية لتركيب التعدي الثنائي والثلاثي في لغات كالفرنسية والإنجليزية مما استعصى في الماضي على فهم الدارسين.

وعلى صعيد علم الدلالة، عرض أبو الفتح عثمان بن جني لموضوع في غاية الأهمية يتصل بدراسة المعنى، ألا وهو «السياق» وهو ما يطلق عليه المحدثون «سياق الحال». وما لبث علم الدلالة أن طور هذا المفهوم وفصله ليغدو عند اللساني الإنكليزي فيرث Firth مؤسس مدرسة لندن اللسانية «سياق الموقف» و«السياق الاجتماعي»، وهو ما سمّاه علماء اللغة العرب من البلاغيين بـ «المقام». وورد عند ابن خلدون باسم «بساط الحال». وقد سبق ابنُ جني فيرث حين قال بأن المعاني قد لا يُتوصّل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، وهو ما خلّص إليه علم الدلالة من أن

استنباط المعنى لا يتم إلا باستكمال إدراك مجمل ما يحيط بالكلام<sup>(٢٢)</sup>. سياق الحال إذن هو مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام، ومجمل القرائن التي تسبغ على الكلام خصوصيته وتكسيبه دلالة خاصة. وهو ما فصل فيه فيرث حين أشار إلى أن لكل إنسان واقعا اجتماعيا وتكويناً ثقافياً ونفسياً يصبغ شخصية المتكلم والسامع على حد سواء بصبغة خاصة، وهذا الأمر ينعكس على السلوك اللغوي، وهو مادة اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية.

:

لم يخلِ الدرس النحوي العربي على عظمته من بعض مواطن الخلل. فقد اتخذ النحاة العرب الشعرَ أحدَ أهم المصادر لاستقاء قواعد اللغة وتفريعاتها، بيد أنه من غير الممكن من منظور لساني التععيد والقياس على الشواهد الشعرية، فالشعر بعيدٌ عن اللغة العفوية التي هي مادة البحث اللساني. فضلاً عن أنه محكوم بالوزن والقافية مما يجعله يتجاوز أحياناً القواعد النحوية، وهو ما يتجلى في قول النحاة إنه شاذ أو ضرورة، ولذا فهو من وجهة نظر لسانية بحثة لا يُقاس عليه. ما سبق يدفع البعض إلى افتراض أن لساني القرن العشرين الذين أسسوا لهذا العلم لا بُدَّ وأن يكونوا قد اطلعوا على نتائج هذا الفكر اللغوي العظيم فبنوا عليه. في الحقيقة لا شيء يثبت ذلك، وما وقعنا عليه من نقاط تقارب وتشابه إن دَلَّ على شيء فإنما يدلُّ على أن الفكر الإنساني العلمي يتقاطع ليلتقي عند الحقيقة، بغض النظر عن الزمان والمكان واللغة مادة الدرس.

(٢٢) انظر ابن جنّي: الخصائص، ١/٢٤٨.

وبعد، فقد تناولت في هذا البحث شذرات من التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ليس إحياءً لهذا التراث العظيم، فهو أثر باق على صروف الدهر، ولا بغرض تضخيم قيمته الإبداعية بالمغلاة في الاستنباط والتأويل، ولا لإسقاط مفاهيم لسانية دخيلة عليه، بل تأكيداً لقيمته العلمية وتقليصاً للهوة التي يرى البعض أنها تفصله عن العلوم اللسانية الحديثة، وتأكيداً لأهمية الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة في إعادة قراءة تراثنا اللغوي، للوصول إلى فهم أفضل للغتنا العربية العتيقة، والتعمق في قواعدها الناظمة. إذ من غير الممكن تطوير الدراسات اللغوية باستعمال أدوات قديمة، على أهميتها المنهجية والتاريخية.

- إبرير (بشير)، «مفهوم النص في التراث اللساني العربي»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية- المجلد ٢٣- العدد الأول- ٢٠٠٧ .
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار- الطبعة الثانية- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب- بيروت ١٩٦٨ .
- الحاج صالح (عبد الرحمن)، «الجملة في كتاب سيبويه»، مجلة المبرز، العدد ٢، الجزائر ١٩٩٣ .
- الأنباري (أبو سعيد)، أسرار العربية، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٩ .
- أنيس (إبراهيم)، الأصوات اللغوية- مكتبة أهل التأويل العامة- القاهرة.
- البعلبكي (رمزي منير)، معجم المصطلحات اللغوية، ص ٣٧٥ .
- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني- القاهرة ١٩٦١ .
- حسان (تمام)، الدالي (محمد أحمد)، «مسائل في علم العربية والتفسير»، مجلة جامعة دمشق للأداب والعلوم الإنسانية والتربوية، المجلد ١٤- العدد الرابع- ١٩٩٨ .
- السكاكي (أبو جعفر محمد بن علي)، مفتاح العلوم- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٩٣٧ .

- سيوييه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - علم الكتاب - بيروت .
- صاري (محمد)، «المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، «اللسانيات» (ص ٧-٢٨)، الجزائر ٢٠٠٥.
- العارف (عبد الرحمن بن حسن)، «في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان». - المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، ١٩٨٤.
- المسدي (عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية (١٩٨٦).
- الوعر (مازن)، «جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي»، لبنان ١٩٩٩.

#### فهرس المراجع الأجنبية:

- Matrices, étymons, racines: éléments d'une théorie Boas, G. (١٩٩٧), books.google.com/lexicologique du vocabulaire arabe
- Chomsky, N. (١٩٨١), Lectures On Government & Binding, Foris publications, Dordrecht- Holland.
- Firth, A., & Johannes Wagner (١٩٩٧), "On Discourse, communication and (some) fundamental concepts in SLA Research", in The Modern Language Journal, Vol. ٨١, No. ٣.
- Haj-Salah, A. (٢٠٠٥), « Recherche Linguistique et Interférences de Substrats », Al-LISĀNiYYĀT, N°١٠, Algérie. (Paru dans « Les journées d'information sur les relations entre la langue arabe et la langue française » tenues à Sassenage en ١٩٧٤).
- Jackendoff, R. (١٩٧٢), Semantic interpretation in Generative Grammar, MIT.
- Jakobson, R. (١٩٧٢), Essai de linguistique générale, Paris, Minuit, ١٩٦٢ .
- Martinet, A. (١٩٦٧), Eléments de Linguistique générale, Paris.
- Wohorf, B.L. (١٩٥٨), Language, thought and reality, New York.